

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- والرواية الثانية يضمنون .
- صححه في التصحيح والخلاصة .
- وجزم به في الوجيز .
- فعلى الرواية الثانية في القود وجهان .
- وأطلقهما في الفروع .
- قال في الرعاية الكبرى قلت إن ضمن المال احتمل القود وجهين انتهى .
- قلت الصواب وجوب القود .
- والوجهان أيضا في تحتم القتل بعدها قاله في الفروع .
- فائدة قوله وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج أو جزية لم يعد عليهم ولا على صاحبه .
- الصحيح من المذهب أنه يجزئ دفع الزكاة إلى الخوارج والبيغاة .
- نص عليه في الخوارج إذا غلبوا على بلد وأخذوا منه العشر وقع موقعه .
- قال القاضي في الشرح هذا محمول على أنهم خرجوا بتأويل .
- وقال في موضع إنما يجزئ أخذهم إذا نصبوا لهم إماما .
- قال في الفروع وظاهر كلامه في موضع من الأحكام السلطانية أنه لا يجزئ الدفع إليهم اختيارا .
- وعن الإمام أحمد رحمه الله التوقف فيما أخذه الخوارج من الزكاة .
- وقال القاضي وقد قيل تجوز الصلاة خلف الأئمة الفساق ولا يجوز دفع الأعشار والصدقات إليهم ولا إقامة الحدود .
- وعن الإمام أحمد رحمه الله نحوه .
- قوله وإن ادعى ذمي دفع جزيته إليهم لم تقبل إلا ببينة .
- هذا المذهب وعليه الأصحاب